وزارة العمل

نشرة توعوية حول قضايا الإعاقة

قسم تشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة
العدد الثاني لعام 2023
شهر اب

جلسة توعوية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

بمناسبة مرور قرابة (75) عاما على الإعلان العالمي لحقوق الانسان نفذت وزارة العمل - مديرية التشغيل المركزي/ قسم تشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان جلسة توعوية في مبنى المركز بتاريخ 2023/7/24 لمجموعة من الأشخاص ذوي الاعاقة السمعية من نادي الأمير علي للصم والجمعية الأولى لمترجمي لغة الإشارة حول حقوق وواجبات الأشخاص من ذوي الاعاقة السمعية ودورهم الأساسي في المجتمع

وقد استهلت السيدة رنا سليم من مركز عمان لدراسات حقوق الانسان الجلسة بالترحيب بالحضور الكريم والاشارة الى ان أهمية عقد مثل هذه الجلسات في خلق بيئة من التفاعل الهادف بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات التي تقدم الخدمات لهم كما انها فرصة حقيقة للحصول على المعلومات الصحية التي تسهم في تمكينهم ودمجهم في سوق العمل
حيث شملت الجلسة العديد من المحاور التي تؤكد على إنّ التغيير في طرائق التفكير من شأنه أن يزيل الحواجز السلوكية ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والتحول من النظرة السائدة بان الإعاقة تكمن في الفرد على أنّه شخص مريض يجب التعامل معه من منظور الشفقة والرعاية إلى التركيز على الجوانب التي تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في كافّة مناحي الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ضمن منظور قائم على مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع.
بعد ذلك تم تقديم عرض مفصل حول اهم القوانين والأنظمة التي تحفظ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل الامر الذي يسهم في قيامهم بالمهام اليومية على أكمل وجه

هذا وقد تم الحديث عن اهم الخدمات التشغيلية التي تقدمها وزارة العمل لدعم تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة وادماجهم في سوق العمل ودعوة المشاركين للدخول الى موقع الوزارة الرسمي والاطلاع على الفيديوهات التوعوية المترجمة بلغة الإشارة والمدرجة على الصفحة، كما تم التوضيح لاهم المزايا التي توفرها منصة التشغيل "سجل" ودعوتهم للانضمام اليها عبر الموقع www.sajjil.giv.jo الامر الذي يساعدهم بالاطلاع الدائم على كافة فرص العمل التي تعلنها الشركات من خلالها علما انه يوجد فيديو توضيحي حول الية تسجيل الباحثين مترجم بلغة الإشارة مدرج على موقع الوزارة الرسمي.

وفي نهاية الجلسة تم الاستماع لمجموعة من الأسئلة التي طرحها الحضور والتي تركزت على تجاربهم الشخصية والصعوبات التي يتعرضون لها في مكان العمل نتيجة عدم وصول المعلومة لهم بالشكل الصحيح أحيانا نتيجة نقص الترجمة بلغة الإشارة او عدم توفر الترتيبات التيسيرية المعقولة لذلك حيث اكدت المدربة "سميه الزعبي " على ان هذه الترتيبات حق للأشخاص ذوي الإعاقة ضمنه القانون بالمادة (25) / د لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة2017 والتي تنص "على جهات العمل الحكومية وغير الحكومية توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة القيام بمهام الوظيفة او العمل والاستمرار والترفيع فيهما" وعلى الشركات توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة في حال طلبها وفي نهاية الجلسة تم اخذ مجموعة من الملاحظات والاجابة على أسئلة الحضور الذين ابدوا سعادتهم بحضور الورشة ورغبتهم باستمرارية عقد مثل هذه اللقاءات التي تثري معرفتهم بالمعلومة المطلوبة

اعداد: سميه الزعبي

استفساراتكم واقتراحاتكم حول هذه النشرة، يرجى التواصل على رقم وزارة العمل مديرية التشغيل 5802666 فرعي (145) / قسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في حال رغبت بمشاركة محتويات النشرة يرجى الإشارة إلى المصدر: نشرة توعوية حول قضايا الإعاقة اب 2023 وزارة العمل كافة النشرات ودليل مدرب العمل - متوفرة على موقع وزارة العمل www.mol.gov.jo

وزارة العمل

نشرة توعوية حول قضايا الإعاقة

قسم تشغيل الأشخاص ذوي الاعاقة
العدد الثاني لعام 2023
شهر اب

الدورة التدريبية الإقليمية العربية العاشرة للتأهيل المجتمعي/ التنمية المجتمعية الدامجة (CBID)

نفذ مركز سيتي للتدريب والدراسات في الإعاقة (القاهرة) -كاريتاس مصر وبدعم فني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا) وبالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس النسائي البريطاني ومنظمة cbm الدورة التدريبية الإقليمية العربية العاشرة للتأهيل المجتمعي/ التنمية المجتمعية الدامجة (CBID) في مجال الإعاقة وذلك خلال الفترة 6الى 11 اب في عمان -الأردن بهدف بناء قدرات المشاركين حول نهج ومقاربة التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع

حيث شارك في التدريب مجموعة من أصحاب الخبرات وصناع السياسات والقرارات ومدراء ومشرفي المؤسسات والبرامج المجتمعية المعنية بقضايا الإعاقة في كل من دولة فلسطين والعراق وسوريا ومصر ولبنان وقطر والمملكة الأردنية الهاشمية

حيث تضمنت الورشة الكثير من المحاور استهلها الدكتور "علا سبيع" المستشار الإقليمي لشؤون الاعاقة شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا بالتعريف بالحضور الكريم والاستماع الى توقعاتهم من التدريب والتي تركزت على رغبة المشاركين للاطلاع أكثر على كيفية ربط مضمون الجلسة وعكسه على ارض الواقع، كما عرض د. سبيع برنامج التدريب ووضع الأسس العامة التي سيتم اعتمادها على مدار ستة أيام

هذا وقد شمل التدريب عده محاور والذي أسهمت بتعريف المشاركين بهذا النهج كاستراتيجية تدعو الى تنمية مجتمعية دامجة وشاملة للخروج من المنظور الرعائي والشفقة والوصول للنهج الحقوقي الاجتماعي لضمان انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مكونات المجتمع مما يحد من الفقر والبطالة محققا بذلك اهم المبادئ التي يرتكز عليها

كما تم التوضيح لأهمية التخطيط الشامل لكافة المكونات المتمثلة بالقيادة الفعالة والشراكات ملكية المجتمع المحلى واستخدام الموارد المحلية ومراعاة العوامل الثقافية وبناء القدرات والدعم المالي والدعم السياسي الامر الذي يضمن استمرارية التهج ونجاحه

يعتبر الالتزام بتطبق هذا النهج انعكاسا لبنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على ارض الواقع حيث أوضحت المستشارة/ د.مادلين صبري في مركز سيتي /كاريتاس مصر ان التنمية الدامجة تعنى بإزالة الحواجز التي تؤدي لعزلة الأشخاص ذوي الإعاقة والتي ترتكز على تنمية المجتمع المحلي من خلال التركيز على مصفوفة التأهيل والتي تضم(الصحة .التعليم. كسب العيش. التمكين. المكون الاجتماعي)

وهذا وقد تخللت الجلسات مجموعة من الحوارات المثرية للمشاركين وعرض لتجارب الدول العربية المشاركة الامر الذي أسهم في تبادل الخبرات على صعيد المنطقة والتخطيط لعمل مشترك لاحق لتعزيز وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية

بدورها قامت المهندسة رشا العدوان - مديرة مديرية العيش المستقل في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعرض حول توجه الأردن لإيجاد بدائل المؤسسات الايوائية والتي كانت من اهم القرارات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة موكدةً على ان المنظومة الإيوائية تتعارض جملة وتفصيلا مع جوهر حقوق الإنسان والحريات الاساسية وبصفة خاصة الحق في العيش المستقل والاندماج في المجتمع والاستقلالية الفردية وحرية الاختيار واتخاذ القرار.

من جهة عبر المهندس عمر الساكت – مندوبا عن منظمة(cbm) عن أهمية تكاتف الجهود لإنجاح هذا النهج الذي يكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوهم كأشخاص منتجين وفاعلين في المجتمع

يجدر الإشارة الى أهمية العمل على كافة المستويات (وطنيه. الوسطى. المجتمع المحلي) بالتوازي لضمان وجود سياسات ودعم وطني لبرامج التنمية المجتمعية الدامجة على المستوى المحلي والتنسيق مع جميع الوزارات والمعنيين لغايات تكاثف الجهود وذلك من خلال توزيع المسؤوليات بين جمع القطاعات المختلفة.

اعداد: سميه الزعبي